AL- Rafidain University College

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم

Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

التمويل الرقمي وأثره في الشمول المالي

م. رامي عباس حميد	أستاذ مشارك. المنصف بوعنان قيزاني
ramiabbas@mtu.edu.iq	Moncef_quizani@isigk.rnu.tn
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس، جامعة صفاقس معهد الإدارة - الرصافة، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق	المعهد العالي للإعلامية والتصرف بالقيروان، جامعة القيروان، القيروان، تونس

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان مستوى تطور التمويل الرقمي من قبل البنك المركزي العراقي وأثره على الشمول المالي في العراق وقد اعتمد الباحثان المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال اخضاع البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي حول موضوع البحث للتحليل الاحصائي لبيان العلاقة بين متغيرات البحث واثبات فرضياته، ويقوم البحث على الفرضيتين الاتيتين الفرضية الأولى: يرتبط متغير التمويل الرقمي ارتباطاً معنويا بمتغير الشمول المالي الفرضية الثانية: يؤثر التمويل الرقمي تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد الشمول المالي على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أبرزها يرتبط الشمول المالي بالعديد من أصحاب المصلحة، بدءًا من صناع السياسات والجهات التنظيمية وحتى القطاع الخاص، بما في ذلك أصحاب العمل والأنظمة التعليمية والمجتمعات والأفراد، وتتمثل مسؤولية صناع السياسات والجهات التنظيمية في هذا السياق في ضمان وجود بيئة مفتوحة للخدمات المالية بدءًا من القوانين واللوائح التنظيمية التي يمكن التنبؤ بها وحتى البنية التحتية المادية السليمة التي يسهل الوصول إليها. وكذلك وجود علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرات البحث، كما خلص البحث الى مجموعة من التوصيات من أبرزها. تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية لدفع تطوير الأنظمة المالية الشاملة، خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنسقة والمراقبة والتقييم. توفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب للشمول المالي الرقمي، مع مراعاة معايير وإرشادات الهيئات والمعايير الدولية ذات الصلة.

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 4/12/2024

تاريخ قبول البحث: 9/2/2025

تاريخ رفع البحث على الموقع: 15/5/2025

الكلمات المفتاحية:

التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، التمويل الرقمي، الاستقرار المالي

للمراسلة:

م. رامي عباس حميد

ramiabbas@mtu.edu.iq

doi: https://doi.org/10.55562/jrucs.v57i1.10

المقدمة

ينجح المشاركون في الأسواق المالية عندما يكونوا قادرين على المنافسة ومواكبة الاتجاهات العالمية في اعتماد التقنيات المتقدمة والتحول الرقمي اذ اصبحت رقمنة القطاع المالي سمة متأصلة في الاقتصاد العالمي اذ تقوم مؤسسات الائتمان وشركات التأمين والمستثمرون بإجراء تغييرات كبيرة لتحسين عملياتهم تحت تأثير تقنيات الرقمنة. ويعتقد العديد من الباحثين أن التمويل الرقمي يسمح بجلب مجموعة كاملة من الخدمات المالية تقريبًا إلى المستوى العالمي مما يجعل التمويل متاحًا لأنشطة مختلفة لمختلف البلدان بغض النظر عن مستوى تطورها علاوة على ذلك يمكن أن يصبح التمويل الرقمي من خلال التوزيع العالمي المجاني أداة لمكافحة الفقر, كما وتساهم التكنولوجيا الرقمية أيضًا في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة في الدخل بشكل أسرع. ونظراً لما للتمويل بشكل عام من اهمية في الاقتصاد ولكون التمويل الرقمي بشكل خاص يساعد في الوصول الى كافة شرائح المجتمع فقد جاءت مشكلة البحث للإجابة على السؤال التالي :(هل ان للتمويل الرقمي دور في الشمول المالي؟).

يمكن أن تكون الخدمات المالية الرقمية أكثر ملاءمة وبأسعار معقولة من الخدمات المصرفية التقليدية ، مما يمكن ذوي الدخل المنخفض والفقراء في البلدان النامية من الادخار والاقتراض في النظام المالي الرسمي، وكسب عائد مالي وهذا أمر حيوي بالنسبة للجمهور لأنه يعزز الخصوصية فيما يتعلق بأموالهم وهو أكثر ملاءمة مقارنة بالاحتفاظ بالمال في المنزل أثناء السفر ومع ذلك ، فإن توفير التمويل الرقمي ينطوي على مشاركة جهات فاعلة مختلفة مثل البنوك والمؤسسات المالية، ومشغلي شبكات الهاتف

المحمول ، ومقدمي التكنولوجيا المالية، والجهات التنظيمية، والوكلاء، وسلاسل تجار التجزئة والعملاء (. ويمكنه التخلص من تكاليف المعاملات وتوفير خدمات مصرفية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية . يشير الشمول المالي إلى أن حصول الأسر والشركات على مجموعة من الخدمات المالية الكافية وتطبيقها أمر ضروري للتقدم لأنه يمكن أن يساعد الوحدات الأسرية الفقيرة على تحسين حياتهم مع تحفيز الحركة المالية بالمثل. تعتبر الخدمات المالية الرقمية بمثابة إجابات رئيسية تتعلق بالمال لتعزيز الاعتبار النقدي يعمل الشمول المالي على سد الفجوة بين المدفوعات النقدية والمدفوعات الرقمية. يرتبط العملاء بنظام دفع رقمي، ويستطيعون تحويل الأموال على الفور وبتكلفة زهيدة إلى الأصدقاء والعائلة والتعاون التجاري.

المبحث الاول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث**

نظراً لما للتمويل بشكل عام من اهمية في الاقتصاد ولكون التمويل الرقمي بشكل خاص يساعد في الوصول الى كافة شرائح المجتمع فقد جاءت مشكلة البحث للإجابة على السؤال التالي:(هل ان للتمويل الرقمي دور في الشمول المالي في العراق)

2. **هدف البحث**

يهدف البحث إلى بيان مستوى تطور التمويل الرقمي من قبل البنك المركزي العراقي وأثره على الشمول المالي في العراق.

3. **اهمية البحث**

تتمحور اهمية البحث في بيان دور التمويل الرقمي في الوصول وخدمة أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين من الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصرف بما يحقق الشمول المالي.

4. **فرضيات البحث**

يقوم البحث على الفرضيتين الاتيتين:

- الفرضية الأولى: يرتبط متغير التمويل الرقمي ارتباطاً معنويا بمتغير الشمول المالي
- الفرضية الثانية: يؤثر التمويل الرقمي تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد الشمول المالي على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة

5. **مجتمع وعينة البحث**

البنك المركزي العراقي

6. **مصادر البيانات والمعلومات**

تم الاعتماد في الجانب النظري من البحث على الكتب العربية والأجنبية وكذلك الدوريات والاطاريح والرسائل الجامعية والشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت)

اما في الجانب العملي للبحث فقد اعتمد الباحثان على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي

7. **حدود البحث**

1) الحدود المكانية للبحث وتتمثل بالبنك المركزي العراقي

2) الحدود الزمانية للبحث وهي المدة من 2019 الى 2024

ثانيا: بعض الدراسات السابقة

تقدم الدراسات السابقة حججًا مختلفة فيما يتعلق بالعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي حيث توصل Senou W, وآخرون الى أنه "في البلدان النامية، حيث يمتلك معظم الناس هواتف محمولة واتصالات بالإنترنت يوفر التمويل الرقمي منصات آمنة لإجراء المعاملات المالية وإدخالها في النظام المالي الرقمي الرسمي. فضلاً عن ذلك في المجتمعات الريفية حيث لا يستطيع الناس الوصول إلى فروع البنوك التقليدية بسبب عدم كفاية وسائل النقل وارتفاع تكلفتها يقدم مقدمو الخدمات المالية منصات رقمية سهلة الاستخدام تسهل المعاملات اليومية وبالتالي، يزيد الفقراء والمستبعدون ماليًا من ثقتهم في مؤسسات النظام المالي الرسمي ويقنعون أقرانهم باستخدام الخدمات المالية الرقمية، وبالتالي زيادة التمويل المالي إلا أن هذه العلاقة الإيجابية تضعف في المجتمعات ذات الدخل المنخفض بسبب رفض الناس استخدام الخدمات الرقمية. ولهذا الرفض أسباب عديدة، منها الأمية المالية، والرسوم المرتفعة، والمخاوف الدينية، والمواقف غير العقلانية تجاه التكنولوجيا والابتكار" [1]

اما Agufa.M. فقد درس تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي في الصناعة المصرفية في كينيا، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي ليس له أي علاقة بالشمول المالي في القطاع المصرفي في كينيا حيث أن المؤسسات المصرفية تتبنى الخدمات المالية الرقمية من اجل انخفاض تكاليف التشغيل المرتبطة بفتح وتشغيل الفروع لتحسين ربحيتها وأدائها المالي وليس لتعزيز الشمول المالي. [2]

في حين توصل Peterson K Ozili في دراسته Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability حول التمويل الرقمي وتأثيره على الشمول المالي والاستقرار المالي الى إن التمويل الرقمي من خلال مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية له آثار إيجابية على الشمول المالي في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة كما أن الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتغير غالبًا ما تكون أكثر قيمة بالنسبة لهم من التكلفة الأعلى التي سيدفعونها للحصول على هذه الخدمات التقليدية من البنوك المنظمة. [3]

في حين درس Haider, H. التقنيات المالية المبتكرة التي تدعم سبل عيش الناس اذ يتيح الوصول إلى التقنيات الرقمية ولا سيما الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت والمصادقة البيومترية، نطاقًا أوسع من الخدمات المالية مثل الخدمات المصرفية عبر

الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والائتمان الرقمي لمن لا يملكون حسابات مصرفية وبين انه يمكن أن تكون الخدمات المالية الرقمية أكثر ملاءمة وبأسعار معقولة من الخدمات المصرفية التقليدية مما يمكّن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والفقراء في البلدان النامية من الادخار والاقتراض في النظام المالي الرسمي وكسب عائد مالي وتسهيل استهلاكهم. [4]

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

التمويل الرقمي والشمول المالي

- **أولا: التمويل الرقمي**

يشمل التمويل الرقمي جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو دون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية(Peterson2018) كما يشمل التمويل الرقمي عددًا كبيرًا من المنتجات المالية الجديدة، والشركات المالية، والبرمجيات المتعلقة بالتمويل، والأشكال الجديدة للتواصل والتفاعل مع العملاء التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية ومقدمو الخدمات المالية المبتكرة. فالتمويل الرقمي هو الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع [7]

الهدف من الخدمات المالية المتاحة عبر المنصات الرقمية هو المساهمة في الحد من الفقر والمساهمة في تحقيق أهداف الشمول المالي للاقتصادات النامية ولاستخدام الخدمات المالية الرقمية (DFS) سيكون لدى مستخدم DFS حساب مصرفي حالي يمتلكه (أو حسابات طرف ثالث مع إذن معتمد لاستخدامها) ويجب أن تكون لديه أموال متاحة (أو سحب على المكشوف) في حساباته لإجراء دفعات نقدية (التدفقات الخارجة) أو الحصول على الإيرادات (التدفقات النقدية الداخلة) عبر المنصات الرقمية بما في ذلك الأجهزة المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت. وتشمل المزايا الأخرى للتمويل الرقمي للعملاء سيطرة أكبر على التمويل الشخصي للعملاء، اتخاذ قرارات مالية سريعة، والقدرة على إجراء واستلام المدفوعات خلال ثوانٍ. في الختام، يجب أن يعمل التمويل الرقمي على تحسين رفاهية الأفراد والشركات التي لديها حسابات مصرفية رسمية ولديها أموال في حساباتها المصرفية لإكمال معاملات مالية متعددة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة من التمويل الرقمي بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو صفر [8].

- **ثانيا: فوائد التمويل الرقمي**

للتمويل الرقمي بعض الفوائد منها على سبيل المثال:

أ. بمكن أن يؤدي التمويل الرقمي إلى زيادة الشمول المالي، وتوسيع الخدمات المالية لتشمل القطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد حيث أن ما يقرب من 50% من الأشخاص في العالم النامي يمتلكون بالفعل هاتفًا محمولاً [9].

ب. يتمتع التمويل الرقمي بالقدرة على توفير خدمات مصرفية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية يمكن للتحسينات الأخيرة في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكاليفها في جميع أنحاء العالم أن تساعد الملايين من العملاء الفقراء على الانتقال من المعاملات النقدية إلى المعاملات المالية الرقمية الرسمية على منصات رقمية آمنة (CGAP).

ج. يعزز التمويل الرقمي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (والتسهيلات الائتمانية) للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مما يمكن أن يعزز الإنفاق الإجمالي وبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي. يمكن أن يؤدي التمويل الرقمي أيضًا إلى قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي وزيادة الوساطة المالية، سواء بالنسبة للعملاء أو الاقتصاد الذي يقيمون فيه هم وأسرهم.

د. يمكن أن يكون للابتكار في التمويل الرقمي آثار إيجابية طويلة المدى على الأداء المصرفي. كما في اعتماد سويفت في البنوك، وهي بنية تحتية تكنولوجية قائمة على الشبكة ومجموعة معايير للاتصالات بين البنوك في جميع أنحاء العالم [3]

ه. يفيد التمويل الرقمي الحكومات أيضًا من خلال توفير منصة لتسهيل الزيادة في إجمالي الإنفاق الذي يؤدي لاحقًا إلى توليد إيرادات ضريبية أعلى ناشئة عن الزيادة فيحجم المعاملات المالية

و. للتمويل الرقمي فوائد لمنظمي النظام المالي والنقدي لأن اعتماد التمويل الرقمي على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير من تداول الأموال السيئة (أو المزيفة)، وما إلى ذلك [7]

- **ثالثا: الخدمات المالية الرقمية**

الخدمات المالية الرقمية (DFS) هي خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلكين. تمتع الخدمات المالية الرقمية (DFS)، التي تتيحها التكنولوجيا المالية، بالقدرة على خفض التكاليف وزيادة السرعة والأمن والشفافية والسماح بتقديم خدمات مالية أكثر تخصيصًا تخدم الفقراء على نطاق واسع. وتتميز الخدمات المالية الرقمية بتكاليف هامشية منخفضة وشفافية أكبر ويمكنها الاستجابة لكل من حواجز جانب العرض التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية مثل تكاليف التشغيل المرتفعة والمنافسة المحدودة فضلا عن حواجز جانب الطلب بما في ذلك الدخل المتقلب والصغير للفقراء والافتقار إلى الهوية والثقة والشكليات والعمالة وقد استفادت خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول من الانتشار المرتفع للهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية لتقديم "الموجة الأولى" من الخدمات المالية الرقمية واليوم، يوجد أكثر من 850 مليون حساب مسجل للأموال عبر الهاتف المحمول في 90 دولة ويتم التعامل عبر هذه الحسابات بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي يوميًا وقد أظهرت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أنها رائدة في مجال تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول حيث يمتلك 21 في المائة من السكان البالغين حسابات لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول. وقد أظهرت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أيضا أن هذه الحسابات يمكن أن توفر أساسا لخدمات مالية أكثر تطوراً مثل الإقراض الرقمي والتأمين وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى

تضخيم الفوائد المترتبة على توسيع الخدمات المالية الرقمية لأنها تقلل بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال الجسدي في معاملات التجزئة والمعاملات المالية وتساعد الحكومات على الاستجابة بسرعة أكبر لتوفير السيولة للشركات والأشخاص الأكثر عرضة للخطر[5].

تسمح الخدمات المالية الرقمية - وخاصة من خلال استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول بالدفع والمعاملات عن بعد مما يتيح التباعد الاجتماعي الموصى به للحد من العدوى ومن خلال المدفوعات الإلكترونية يمكن للمستهلكين تحويل الأموال ودفع الفواتير ودفع ثمن السلع والخدمات من منازلهم أو في السوق أو المتجر مع اتصال جسدي محدود وتوفر الخدمات المالية الرقمية وسيلة سريعة وآمنة للحكومات للوصول إلى الأشخاص الضعفاء من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من أشكال المساعدة المالية خاصة في الأوقات التي تكون فيها وسائل النقل والتنقل في جميع أنحاء البلاد غير آمنة أو محدودة

يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تعزز المساءلة، وتحسن القدرة على تتبع أين يتم إنفاق الأموال الحكومية، وفي نهاية المطاف تقييم تأثير التدخلات ويمكن الحد من التسرب الناجم عن الفساد والسرقة من خلال المدفوعات الرقمية بحيث يحصل المستفيدون المستهدفون على القيمة الكاملة للأموال المستحقة لهم. ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الشركات أيضًا على معالجة مشكلات السيولة التي تعتبر بالغة الأهمية بسبب الطلب والعرض والصدمات المالية كما تمكن الخدمات المالية الرقمية الشركات من التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية حتى في الأوقات التي لا تكون فيها الزيارات الفعلية ممكنة والسحب من خطوط الائتمان الحالية دون تأخير أو انقطاع .لقد مكّنت الهوية الرقمية المؤسسات المالية من ضم العملاء بكفاءة وبطريقة متوافقة مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك". سمحت تطورات واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة (API) لمقدمي خدمات DFS بالوصول إلى البيانات من أنظمة عامة وخاصة مختلفة لتحسين سرعة توفير DFS وخفض التكلفة دون المساس بالسلامة والموثوقية. وتعمل الخدمات المالية الرقمية أيضًا على تمكين نماذج أعمال جديدة تمامًا توفر خدمات إضافية للفقراء. وقد استفادت منصات التجارة الإلكترونية الكبيرة ومشغلو الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات لتقديم خدمات مثل الطاقة الشمسية "الدفع أولاً بأول" والتأمين والإقراض. على سبيل المثال، تتطلب قروض Ant Financial "310" ثلاث دقائق للتقديم، وثانية واحدة للموافقة دون أي تدخل بشري. وقد مكنت النماذج القائمة على المنصات لتداول فواتير سلسلة التوريد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من مستحقاتها للوصول إلى رأس المال العامل كما ظهرت منتجات التأمين الرقمي الأساسية في أفريقيا وجنوب آسيا وفي حين أن العديد من البلدان قد بدأت في معالجة العوامل التمكينية الأساسية للخدمات المالية الرقمية للوصول إلى نطاق واسع على نحو مستدام، فإن الخدمات المالية الرقمية تتطلب وجود مجموعة أكثر قوة من العوامل التمكينية لضمان السلامة المالية والاستقرار والمنافسة. ويمكن تقسيم عوامل تمكين السياسات هذه إلى ثلاث فئات اولها الأطر القانونية والتنظيمية المواتية وثانيها تمكين البنية التحتية المالية والرقمية وثالثها أنظمة الدعم الحكومية المساعدة. إن معالجة هذه المجالات الثلاثة تتطلب من صناع السياسات أن ينظروا إلى مجموعة واسعة من القضايا الحاسمة. وتشمل هذه:[2]

- ✓ كيفية تمكين الاتصال الرقمي الأساسي واختراق الهواتف المحمولة.
- ✓ ما إذا كان سيتم السماح للمؤسسات غير المصرفية بالوصول إلى البنية التحتية الوطنية للدفع وإصدار النقود الإلكترونية وكيفية ذلك.
- ✓ كيفية تمكين وتنظيم "شبكات الوكلاء" واسعة النطاق التي تلبي الحاجة إلى صرف الحسابات الرقمية لأن معظم الاقتصادات لا تزال تعتمد على النقد
- ✓ تعميم أنظمة الهوية الرقمية والبيومترية.
- ✓ كيفية تمكين الوصول إلى منصات البيانات الحكومية.
- ✓ كيفية ضمان المنافسة على الخدمات المالية الرقمية مع الأخذ في الاعتبار المنصات المهيمنة التي تشارك في الخدمات المالية الرقمية
- ✓ كيفية تنظيم الجهات غير التقليدية التي تقدم الخدمات المالية.

- **تحديات التكنولوجيا المالية**

تواجه التكنولوجيا المالية تحديات كثيرة تتمثل في عدة مشاكل في التطبيق منها:[6]

- ❖ المشكلة الاولى: كنموذج أعمال تتمثل إحدى المشكلات المرتبطة بمنصات التكنولوجيا المالية في أنها غالبًا ما تجتذب "العملاء ذوي المخاطر العالية"، أي العملاء الذين تعتبرهم البنوك التقليدية شديدي المخاطر. إن درجة الائتمان ونتائج تقييم مخاطر الائتمان لهؤلاء العملاء تجعل من غير المرجح أن يحصلوا على قروض من البنوك التقليدية المنظمة مما يجعل مقدمي التكنولوجيا المالية المقرض البديل الذي يمكن للمقترضين الخطرين اللجوء إليه ومع مرور الوقت، يمكن للرعاية المفرطة لمقدمي التكنولوجيا المالية من قبل عدد كبير من العملاء الخطرين أن تهدد استقرار عملية الوساطة المالية إذا نشأت حالات تخلف عن السداد واسعة النطاق من هذا الإقراض المحفوف بالمخاطر
- ❖ المشكلة الثانية :هي أن مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية يمكنهم المساعدة في تقليل تكلفة الوساطة المالية لكن التكلفة المتكبدة في تقديم الخدمة المالية ليست صفرًا تمامًا وذلك لأن مقدمي التكنولوجيا المالية سيتحملون عادةً بعض التكاليف التي قد تشمل تكلفة اعتماد التكنولوجيا الجديدة، وتكلفة تحسين التقنيات المالية الحالية وتكلفة الأمن عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التكاليف التنظيمية في البلد الذي تعمل فيه التكنولوجيا المالية إذا تم تنظيمها يمكن أن تؤثر هذه التكاليف على ربحية مزودي التكنولوجيا المالية.
- ❖ المشكلة الثالثة: وتتمثل في أن مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية قد لا يكون لديهم قاعدة إيرادات مستدامة لأنهم عادة يقدمون خدماتهم مجانا أو مقابل مبلغ ضئيل لجذب عملاء جدد والاحتفاظ بالمستخدمين الحاليين ولذلك فإن استدامة

شركات التكنولوجيا المالية على المدى الطويل تعد قضية مهمة للتمويل الرقمي لكي تكون مستدامة، هل يجب على مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية الاندماج مع مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية الآخرين؟ أم هل ينبغي لها أن تندمج مع المؤسسات المالية التي تقبل الودائع؟ الخيار الأخير ممكن ولكنه قد يؤدي إلى خضوع مقدمي الخدمات المالية للتنظيم بشكل كبير بسبب ارتباطهم بمؤسسات مصرفية منظمة وهناك قضية أخرى مهمة وهي أنه لم يتم تطبيق اختبارات التحمل على مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية مما يشير إلى أن قدرتهم على النجاة من الركود وارتفاع أسعار الفائدة، والأزمات المالية وأزمة رأس المال وتجميد الائتمان والتخلف عن سداد القروض بشكل كبير وغير متوقع بسبب ارتفاع معدلات البطالة هي أمر مهم للغاية. أصبحت التكنولوجيا المالية بارزة بعد الأزمة المالية لعام 2008 مباشرة مما يشير إلى أنها لم تكن تعمل خلال دورة عمل كاملة لمعرفة ما إذا كان بإمكانها تحمل الصدمات المعاكسة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على تقديم خدماتها.

- ❖ المشكلة الرابعة : وهي أن معظم مزودي التكنولوجيا المالية يعملون من خلال منصة عبر الإنترنت تتطلب الوصول إلى الإنترنت لاستخدام الخدمات المالية وقد أصبح هذا نموذج العمل السائد لمعظم مقدمي التكنولوجيا المالية ومع ذلك فإن الاعتماد غير الصحي على الإنترنت من قبل مقدمي الخدمات المالية الحديثة لا يأخذ في الاعتبار أن الوصول إلى الإنترنت ليس عالميًا وأن عوامل مثل الدخل والعمر والتعليم والسياسة والاختلافات الجغرافية يمكن أن تؤثر على قدرة الأفراد على الوصول إلى الإنترنت. .
- ❖ المشكلة الخامسة: وهي أن استخدام منصات التكنولوجيا المالية لا يقضي بالضرورة على مشكلة الإقراض التمييزي الشائع بين مؤسسات الإقراض التقليدية. يحدث الإقراض التمييزي عندما يكون المقرضون (أو البنوك) أكثر عرضة لمنح القروض لمجموعة معينة من الأفراد مقارنة بمجموعات أخرى لأنهم ينتمون إلى مستوى دخل متميز أو جودة ائتمانية أو حالة تعليمية أو اجتماعية. البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى لا تزال تواجه انتقادات

- **رابعا: الشمول المالي**

وفقاً لتقرير للأمم المتحدة، فإن الشمول المالي هو توفير خدمات مالية ميسورة التكلفة بشكل مستدام تعمل على جلب الفقراء إلى الاقتصاد الرسمي[8]. ويمكن أيضًا تعريف الشمول المالي بأنه استخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل الفقراء. وينطوي الشمول المالي على زيادة عدد الأفراد (ومعظمهم من الفقراء) الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل رئيسي من خلال وجود حسابات مصرفية رسمية، مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. ومع زيادة الشمول المالي، سيتمكن الأفراد الذين كانوا مستبعدين ماليًا في السابق من الاستثمار في التعليم والأعمال التجارية مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي (ينبغي للنظام المالي الشامل أن يوفر الفرص لجميع الناس وخاصة الفقراء، للوصول إلى الأموال ونقلها، وتنمية رأس المال والحد من المخاطر [10]

- **خامسا: فوائد الشمول المالي**

للشمول المالي فوائد عديدة للأسر الفقيرة. فهو يوفر للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الادخار للمستقبل مما يعزز الاستقرار في التمويل الشخصي، ومستوى عالٍ من استخدام الودائع المصرفية مما يساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر استقرارًا للبنوك خلال الأوقات العصيبة [11] كما يمكن لزيادة الشمول المالي أن توفر للأسر الفقيرة فرصًا لبناء المدخرات والقيام بالاستثمارات والحصول على الائتمان[12]. كما يمكّنهم الشمول المالي من التعامل مع صدمات الدخل الناجمة عن حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل المرض أو فقدان الوظيفة [13] كما أن للشمول المالي تأثيرات إيجابية على الاستقرار المالي من خلال الحد من مخاطر مسايرة التقلبات الدورية؛ إن الزيادة الكبيرة في عدد صغار المدخرين من خلال زيادة الشمول المالي من شأنها أن تزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع لدى البنوك، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من اعتماد البنوك على التمويل "غير الأساسي"، الذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات [14] وبالتالي تحسين استقرار النظام المصرفي. كما أن الفئات ذات الدخل المنخفض تتمتع بمناعة نسبية ضد تقلبات الدورات الاقتصادية، كما أن إدراجها في القطاع المالي سيؤدي إلى تحسين استقرار قواعد الودائع والقروض في النظام المالي. ويبين [15] أن المؤسسات المالية التي تخدم الأفراد من الطبقة الدنيا تميل إلى البقاء على قيد الحياة خلال الأزمات الكلية بشكل جيد وتساعد في الحفاظ على النشاط الاقتصادي المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أيضًا أن الافتقار إلى الوصول الكافي إلى الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع الصغيرة له آثار سلبية على نمو العمالة بشكل عام نظرًا لأن هذه المؤسسات تميل إلى أن تكون أكثر كثافة في العمالة في عملياتها. كما أن زيادة مستويات الشمول المالي يمكن أن تسهل زيادة مشاركة قطاعات مختلفة من الاقتصاد في النظام المالي الرسمي، لأنه مع زيادة حصة القطاع المالي الرسمي، فإن ذلك يعزز حالة استخدام أسعار الفائدة كأداة سياسية رئيسية لتحقيق الاستقرار المالي. استقرار الاقتصاد الكلي، مما له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي. ويمكن النظر إلى الشمول المالي على أنه فرصة عمل ومسؤولية اجتماعية عندما تشارك مجموعات المساعدة الذاتية ومؤسسات التمويل الأصغر في برامج الشمول، لأن هذين العاملين مهمان لتحسين الشمول المالي.

- **سادسا: معوقات الشمول المالي**

1) دخول متقلبة وصغيرة. ويحتاج الفقراء إلى خدمات مالية ميسورة التكلفة ومنخفضة القيمة تتيح لهم التعامل مع الدخول الصغيرة التي لا يمكن التنبؤ بها والتي يحصلون عليها من القطاعين غير الرسمي والزراعي. وتعتمد العديد من الأسر الفقيرة أيضًا على التحويلات المالية ذات القيمة الصغيرة والتحويلات الحكومية. يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الطلب، الدخول المتقلبة والصغيرة ،الحواجز الجغرافية، الطابع غير الرسمي ، ونقص الوثائق ، العرض ، تكاليف التشغيل المرتفعة ، نماذج الأعمال القديمة، المنافسة والابتكار محدودا التكلفة، والسرعة والشفافية، والأمن، والمزيد من الراحة، تمكين البنى

التحتية المالية والرقمية، أنظمة الدعم الحكومية الإضافية، أنظمة قانونية وتنظيمية مواتية الأطر، القيود الملزمة لتعزيز خدمات الدعم المالي، فوائد خدمات الدعم المالي، القيود على الشمول المالي، معرفة القراءة والكتابة، والثقة، الإطار [16]

2) التحويلات المالية العالمية والخدمات المالية الرقمية تدعم خدمات الدعم المالي التحويلات الدولية، وهي مصدر مهم للدخل للفقراء. قبل جائحة كوفيد 19، كان حجم التحويلات المالية عبر الحدود إلى البلدان النامية قد تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر ويقدر أن يصل إلى 600 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2021. وعند إرسال 200 دولار أمريكي إلى الوطن باستخدام بطاقات الدفع أو الأموال عبر الهاتف المحمول من جانب المرسل، فإن متوسط التكلفة ينخفض إلى حوالي 9.20 دولارًا أمريكيًا مقارنة بالمتوسطات العالمية البالغة 14 دولارًا أمريكيًا عند استخدام النقد أو 13.60 دولارًا أمريكيًا عند معالجتها من خلال أحد البنوك. تبلغ تكلفة التحويلات المالية التي تتم معالجتها بالكامل من قبل مشغلي خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول من المرسل إلى المتلقي 6.28 دولارًا أمريكيًا - ومع ذلك، فإن هذا متاح في عدد قليل من البلدان ولا يزال حجمه منخفضًا. تظهر نماذج DFS جديدة يمكنها تقليل التكلفة والوقت بشكل أكبر. ومع تضرر التوظيف في صناعات الخدمات في البلدان الرئيسية المرسلة للتحويلات بشدة بسبب عمليات الإغلاق، انخفضت التحويلات بشكل حاد وأضعفت شبكة أمان مهمة للفقراء في البلدان النامية. ومن شأن تخفيض الرسوم أن يعوض على الأقل جزءا صغيرا من هذا الانخفاض. الخدمات المالية الرقمية - أبريل 2020 من خلال الحسابات الخاصة ومنتجات النقود الإلكترونية المدفوعة مسبقًا التي لا تحمل رسوم صيانة ومعاملات مرهقة أو حدًا أدنى للأرصدة، وهو أمر شائع في المؤسسات المالية التقليدية. وفي الاقتصادات النامية، يشير نحو ثلثي البالغين الذين لا يملكون خدمات مالية إلى أن وجود القليل من المال يشكل عائقاً أمام ملكية الحسابات، ويقول ربعهم تقريباً إن الحسابات باهظة الثمن. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما يقرب من نصف البالغين الذين ليس لديهم خدمات مالية تقول الخدمات أن الحسابات باهظة الثمن. ومع انخفاض التكاليف الهامشية والثابتة، يمكن تقديم الخدمات المالية الرقمية بتكلفة أقل. ويتيح هذا أيضًا إمكانية التسعير على أساس المعاملات، وهو ما يمكن أن يكون أكثر ملاءمة للفقراء.

3) الحواجز الجغرافية. وفي الاقتصادات النامية، يشير ما يقرب من خمس البالغين الذين ليس لديهم خدمات مالية إلى بعد المسافة عن المؤسسات المالية كعائق أمام ملكية الحساب. وتتجاوز الحصة 30 في المائة في البرازيل وإندونيسيا وكينيا.16 ومن خلال تكنولوجيا الهاتف المحمول وشبكات الوكلاء، تقلل الخدمات المالية الرقمية من الحاجة إلى السفر إلى مراكز الخدمات المالية. تسمح الخدمات المالية الرقمية للفقراء بإجراء معاملات مالية من خلال الأجهزة المحمولة واستخدام وكلاء التجزئة لإرسال الأموال أو تحويل الأرصدة الرقمية إلى نقد. [17]

4) الطابع غير الرسمي ونقص الوثائق. ويعمل الفقراء في كثير من الأحيان في القطاع غير الرسمي، حيث يفتقرون إلى التحقق المناسب من هويتهم ولا يتركون سوى أثر ضئيل لنشاطهم الاقتصادي وأصولهم. وهذا يشكل تحديات أمام الشمول المالي. ويشير ما يقرب من خُمس البالغين الذين ليس لديهم خدمات مالية إلى الافتقار إلى الوثائق باعتباره عقبة رئيسية أمام ملكية الحسابات. ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تدعم الفقراء غير المسجلين من خلال الاستفادة من الوسائل الرقمية للتوثيق وبدء المعاملات. مما يقلل التكاليف. يمكن أن تساعد حسابات DFS الأساسية ذات القيمة الصغيرة مع العناية الواجبة المبسطة تجاه العملاء (CDD) في التغلب على متطلبات التوثيق الأكثر صرامة المرتبطة بالحسابات التقليدية. يمكن للخدمات المالية الرقمية الاستفادة من بيانات المعاملات الرقمية ومصادر البيانات البديلة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي أو منصات التجارة الإلكترونية للتغلب على عدم تناسق المعلومات. وهذا يمكن أن يعوض عن افتقار الفقراء إلى سجلات ائتمانية رسمية وبيانات مالية كافية، فضلا عن قدرتهم المحدودة على تسجيل الضمانات، وهو ما كان من الممكن أن يسمح لهم بالحصول على الخدمات المالية بشروط أكثر ملاءمة. وعلى هذا النحو، تتيح إدارة الدعم الميداني فرصة للمساعدة في الحد من النشاط غير الرسمي.

5) محو الأمية والثقة. غالبًا ما يفتقر الفقراء والمستخدمون المحتملون لأول مرة للخدمات المالية الرسمية إلى الوعي بالخدمات المالية، فضلاً عن المهارات اللازمة لفهمها واستخدامها بشكل مسؤول. وفي الواقع، من المرجح أن يكون أولئك الذين ليس لديهم خدمات مالية أقل تعليما، ويشير ما يقرب من الخمس إلى عدم الثقة كسبب للامتناع عن استخدام الخدمات المالية. وعلاوة على ذلك، تظهر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عادة مهارات أضعف في الإدارة المالية. وهذا يشكل أيضًا مخاطر مالية أعلى. ولذلك، فإن الأطر القوية لحماية المستهلك المالي ومحو الأمية المالية هي عوامل تمكينية مهمة للشمول المالي [9]

- **سابعا: الشمول المالي الرقمي**

عرّفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الشمول المالي الرقمي بأنه "الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين والمحرومين" [18]. وفي الوقت الحالي، تم إطلاق خدمات مالية رقمية مبتكرة عبر الهواتف المحمولة والأجهزة المماثلة في 80 دولة على الأقل[19] لتشجيع الملايين من العملاء الفقراء على استخدام الخدمات المالية الرقمية حصريًا بدلاً من المعاملات القائمة على النقد. تبدأ عملية الشمول المالي الرقمي بافتراض أن السكان المستبعدين و/أو المحرومين من الخدمات لديهم نوع من الحسابات المصرفية الرسمية ويحتاجون إلى الوصول الرقمي لتمكينهم من تنفيذ المعاملات المالية الأساسية عن بعد. إذا فهم السكان المستبعدون والمحرومون من الخدمات الفوائد المقصودة من الشمول المالي الرقمي ويمكن إقناعهم بها، فيجب أن يكون برنامج الشمول المالي الرقمي الفعال مناسبًا لتلبية احتياجات السكان المستبعدين والمحرومين، ويجب تقديمه بطريقة مسؤولة وبتكلفة مستدامة. لمقدمي الخدمات وبأسعار معقولة للعملاء[10].

مع الشمول المالي الرقمي، يمكن لعدد كبير من المودعين تبديل البنوك بسهولة في غضون دقائق؛ إجبار البنوك على تقديم خدمات عالية الجودة أو المخاطرة بخسارة المودعين لصالح البنوك المنافسة. بالنسبة لمنظمي النظام المالي والنقدي، يساعد الشمول

المالي الرقمي أيضًا على تقليل كمية النقد المادي المتداول ويلعب دورًا أساسيًا في الحد من مستويات التضخم المرتفعة في البلدان النامية والفقيرة[20]. يمكن للشمول المالي الرقمي أن يحسن رفاهية الأفراد والشركات التي لديها منصة رقمية موثوقة يمكن من خلالها الاستفادة منها في الوصول إلى الأموال الموجودة في حساباتهم المصرفية لتنفيذ المعاملات المالية (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ويمكن تحقيق الفوائد المتوقعة من الشمول المالي الرقمي بالكامل إذا كانت تكلفة الحصول على منصة المعاملات الرقمية من قبل الأفراد الفقراء ضئيلة أو منخفضة، حيث تشير منصة المعاملات الرقمية إلى الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية والأجهزة ذات الصلة. [18].

- **ثامنا: فوائد الشمول المالي الرقمي**

للشمول المالي فوائد عديدة للأسر الفقيرة فهو يوفر للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الادخار للمستقبل مما يعزز الاستقرار في التمويل الشخصي، ومستوى عالٍ من استخدام الودائع المصرفية مما يساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر استقرارًا للبنوك خلال الأوقات العصيبة [11] كما يمكن لزيادة الشمول المالي أن توفر للأسر الفقيرة فرصًا لبناء المدخرات والقيام بالاستثمارات والحصول على الائتمان [12]. كما يمكّنهم الشمول المالي من التعامل مع صدمات الدخل الناجمة عن حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل المرض أو فقدان الوظيفة[13] .كما أن للشمول المالي تأثيرات إيجابية على الاستقرار المالي من خلال الحد من مخاطر مسايرة التقلبات الدورية؛ إن الزيادة الكبيرة في عدد صغار المدخرين من خلال زيادة الشمول المالي من شأنها أن تزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع لدى البنوك، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من اعتماد البنوك على التمويل "غير الأساسي"، الذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات[14] وبالتالي تحسين استقرار النظام المصرفي. كما أن الفئات ذات الدخل المنخفض تتمتع بمناعة نسبية ضد تقلبات الدورات الاقتصادية، كما أن إدراجها في القطاع المالي سيؤدي إلى تحسين استقرار قواعد الودائع والقروض في النظام المالي. يوضح[15] أن المؤسسات المالية التي تخدم الأفراد من الطبقة الدنيا تميل إلى البقاء من خلال الاقتصاد الكلي

يساعد الشمول المالي الرقمي بمساعدة البنوك على خفض التكاليف عن طريق تقليل صفوف الانتظار في القاعات المصرفية، وتقليل الأعمال الورقية والوثائق اليدوية والاحتفاظ بعدد أقل من فروع البنوك[7]. مع الشمول المالي الرقمي، يمكن لعدد كبير من المودعين تبديل البنوك بسهولة في غضون دقائق؛ إجبار البنوك على تقديم خدمات عالية الجودة أو المخاطرة بخسارة المودعين لصالح البنوك المنافسة. بالنسبة لمنظمي النظام المالي والنقدي، يساعد الشمول المالي الرقمي أيضًا على تقليل كمية النقد المادي المتداول ويلعب دورًا أساسيًا في الحد من مستويات التضخم المرتفعة في البلدان النامية والفقيرة[20]. يمكن للشمول المالي الرقمي أن يحسن رفاهية الأفراد والشركات التي لديها منصة رقمية موثوقة يمكن من خلالها الاستفادة منها يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة من الشمول المالي الرقمي بالكامل إذا كانت تكلفة الحصول على منصة المعاملات الرقمية من قبل الأفراد الفقراء ضئيلة أو منخفضة، حيث تشير منصة المعاملات الرقمية إلى الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية والأجهزة ذات الصلة

- **تاسعا: العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي**

1. **العلاقة الإيجابية**

الأساس النظري للعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي هو فرضية مفادها أن عددًا كبيرًا من السكان المستبعدين يمتلكون (أو لديهم) هاتفًا محمولاً، وأن توفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلى التمويل للسكان المستبعدين [9]. شريطة أن يكون لدى السكان المستبعدين هاتف محمول واتصال بالإنترنت بأسعار معقولة، فمن المتوقع في كثير من الأحيان أن تكون لزيادة المعروض من التمويل الرقمي آثار إيجابية على الشمول المالي، مع تساوي جميع الأمور الأخرى؛ مما يعني وجود علاقة إيجابية بين استخدام التمويل الرقمي والوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. تتنوع الآثار الإيجابية للتمويل الرقمي على الشمول المالي. ومن الممكن أن تؤدي زيادة التمويل الرقمي عند تطبيقها على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء إلى تحسين وصولهم إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الشمول المالي في المناطق الريفية. ثانيًا، يمكن للخدمات المالية الرقمية الأكبر الموجهة إلى المجتمعات الريفية والفقيرة أن تحسن إمكانية الحصول على التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب ضعف شبكات النقل وساعات الانتظار الطويلة في قاعات الخدمات المصرفية، كما أنها ستؤدي إلى تقليل تواجد عملاء البنوك في فروع البنوك وخفض التكلفة لأن البنوك ستحافظ على عدد أقل من الفروع بكفاءة من حيث التكلفة، وستكون لانخفاض التكاليف آثار إيجابية على ربحية البنوك والشمول المالي في المجتمعات الريفية والفقيرة. ثالثًا، يمكن للتمويل الرقمي سهل الاستخدام أن يوفر منصة أكثر ملاءمة للأفراد لتنفيذ المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء وإمدادات المياه وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك. إذا كانت منصات التمويل الرقمي سهلة الاستخدام، يمكن لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية المساعدة في إعلام وإقناع أقرانهم في القطاع الرسمي وغير الرسمي (الريفي) بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي. أحد التحذيرات الجديرة بالملاحظة هنا هو أنه على الرغم من احتمال وجود علاقة إيجابية بين التمويل الرقمي سهل الاستخدام والشمول المالي، فمن الضروري التأكيد على أن العلاقة الإيجابية الضمنية أقوى بالنسبة لمستخدمي التمويل الرقمي من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط. في حين أن العلاقة قد تكون غير خطية أو سلبية بالنسبة لمستخدمي التمويل الرقمي من ذوي الدخل المنخفض والفقراء لأن مستخدمي التمويل الرقمي في المجتمعات الأصلية والفقيرة على الرغم من الإقناع يمكن أن يرفضوا استخدام خدمات التمويل الرقمي بسبب (1) معتقداتهم الخرافية والدينية حول التقدم التكنولوجي والابتكار، أو (2) الرسوم التي لا يمكن تحملها والتي يفرضها مقدمو الخدمات المالية الرقمية، أو (3) الأمية المالية و (4) أسباب أخرى

2. العلاقة السلبية

من ناحية أخرى، يمكن أن يكون للتمويل الرقمي آثار سلبية على الشمول المالي. مقدمو خدمات التمويل الرقمي هم شركات تسعى إلى الربح وتستخدم التمويل الرقمي لتعظيم ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي وهم البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية. يمكن لمقدمي خدمات التمويل الرقمي من الشركات أن يستخدموا بشكل تمييزي تكتيكًا تسويقيًا أكثر عدوانية لإقناع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط باستخدام منصة أو بنية تحتية جديدة أو موجودة للتمويل الرقمي واستخدام تكتيك تسويقي أقل عدوانية لإقناع العملاء من ذوي الدخل المنخفض والفقراء. لاستخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية الجديدة أو القائمة إذا كانوا يعتقدون أن الأخيرة لا تستطيع تحمل الرسوم المرتبطة بها، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظرًا لأن صافي المكافآت النقدية لمقدمي التمويل الرقمي أعلى مع ذوي الدخل المرتفع والمنخفض. العملاء من ذوي الدخل المتوسط مقارنة بالعملاء من ذوي الدخل المنخفض والفقراء. ثانيًا، يمكن أن يكون التحيز في توفير التمويل الرقمي جغرافيًا لأن مقدمي التمويل الرقمي، بناءً على تقييمهم الداخلي للمخاطر والذي قد يتغير من وقت لآخر، يمكن أن يختاروا سحب أو التوقف عن تقديم خدمات تمويل رقمية محددة لمناطق ريفية عالية المخاطر. المناطق أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة لدعم خدمات تمويل رقمية محددة، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي. قد تشمل بعض البنية التحتية الداعمة اللازمة لجعل الخدمات المالية الرقمية تعمل بكفاءة الهواتف المحمولة التي تحتوي على أنظمة تشغيل وتطبيقات حديثة (وحديثة) تدعم خدمات التمويل الرقمي. ثالثا، يمكن إدخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية. إذا كانت القيمة النقدية الصافية لتوفير التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة منخفضة للغاية، فيمكن لمقدمي التمويل الرقمي، بناءً على تقييم ربحيتهم، اختيار التركيز بشكل أقل على تقديم التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي ليس لديها المعرفة المالية الأساسية لاستخدام وفهم التمويل الرقمي.

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث

- **تمهيد**

يشهد العراق تطورًا ملحوظًا في اعتماد وسائل الدفع الرقمية، مدفوعًا بالتوسع في استخدام الهواتف الذكية وانتشار تطبيقات الدفع عبر الأجهزة المحمولة والمحافظ الإلكترونية. ويأتي هذا التحول في إطار مساعي تحديث القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي. ومن المتوقع أن ينمو سوق المدفوعات الرقمية في العراق بشكل كبير، ليصل حجمه إلى 20.22 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2028، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10.20٪ خلال الفترة بين 2024 و2028. (البنك المركزي العراقي)

كما ان قطاع المدفوعات الإلكترونية في العراق هو الاخر قد شهد تطورًا ملحوظًا، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات وفرصًا كبيرة. فعلى الرغم من الاتجاه العالمي المتسارع نحو المعاملات الرقمية، يبقى النقد الوسيلة الأكثر شيوعًا للدفع في البلاد. يعود ذلك إلى عوامل تاريخية، من بينها عقود من الحروب والعقوبات الاقتصادية، إضافةً إلى ضعف الاندماج مع النظام المالي العالمي. كما أن الاعتياد على المعاملات النقدية يمثل تحديًا أمام تبني أنظمة الدفع الإلكترونية. وفيما يلي استعراض للوضع الحالي لأنظمة الدفع الرقمية في العراق.

ينصب هذا المبحث على فحص وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث واثبات او نفي فرضيته.

✓ **أولا: البينات المستخرجة من موقع البنك المركزي العراقي:[21]**

1) عدد أجهزة الصراف الالي في العراق

السنة	عدد أجهزة الصراف الالي في العراق
2019	1014
2020	1340
2021	1566
2022	2223
2023	3099
2024	4781

المصدر: احصائيات البنك المركزي العراقي

2) بطاقات الدفع الالكتروني

السنة	عدد طاقات الدفع الالكتروني
2019	10,506,725
2020	11,749,408
2021	14,906,294
2022	14,906,294
2023	19,750,052
2024	20,784,276

المصدر: احصائيات البنك المركزي العراقي

3) عدد أجهزة نقاط البيع

السنة	عدد أجهزة نقاط البيع
2019	2,226
2020	7,540
2021	8,329
2022	10,718
2023	11,837
2024	50.645

المصدر: احصائيات البنك المركزي العراقي

4) عدد المحافظ الالكترونية E- wallets

السنة	عدد المحافظ الالكترونية
2019	403,797
2020	1,226,235
2021	2,107,265
2022	2,970,390
2023	4,846,736
2024	6,132,923

المصدر: احصائيات البنك المركزي العراقي

5) الدفع الالكتروني بواسطة الموبايل

السنة	الدفع الالكتروني بواسطة الموبايل
2019	858,128,080,350
2020	1,402,301,877,537
2021	913,356,442,254
2022	1,069,699,244,744
2023	1,865,262,646,398
2024	2,163, 128,080,012

المصدر: احصائيات البنك المركزي العراقي

✓ **ثانيا: تحليل العلاقة بين متغيرات واثبات او نفي الفرضية**

توطئة:

يختص هذا المبحث في اختبار فرضيات البحث من خلال الكشف عن علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث الرئيسة والفرعية:

1) اختبار فرضيات الارتباط

سيتم اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة الرئيسة والفرعية وكالاتي:

- **الفرضية الرئيسة الاولى**: يرتبط متغير التمويل الرقمي ارتباطاً معنويا بمتغير الشمول المالي على المستوى الكلي لمتغيري البحث، وتم اختبارها من خلال البرنامج الإحصائي **(SPSS v.26)** وكالاتي:

جدول (6): اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

		X
Y	Pearson Correlation	.754**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	103
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SMARTPLS V. 4

تشير النتائج الواضحة في جدول (6) إلى ان المتغير المستقل (التمويل الرقمي) له علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بالمتغير التابع (الشمول المالي) على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.754) وبدلالة معنوية (0.000)، وباعتماد هذه النتائج تقبل فرضية الارتباط الرئيسة الاولى بين متغيرات الدراسة.

2) اختبار فرضية التأثير

سيتم اختبار فرضية التأثير بين متغيرات الدراسة الرئيسة وكالاتي:

- **الفرضية الرئيسة الثانية:** يؤثر التمويل الرقمي تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد الشمول المالي على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة، ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم بناء أنموذجاً هيكلياً لبيان مسار علاقة التأثير بين المتغيرين (التمويل الرقمي والشمول المالي)، وتم استخراج النتائج بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Smart PLS) وجاءت النتائج كما في الشكل (2) والجدول (7).

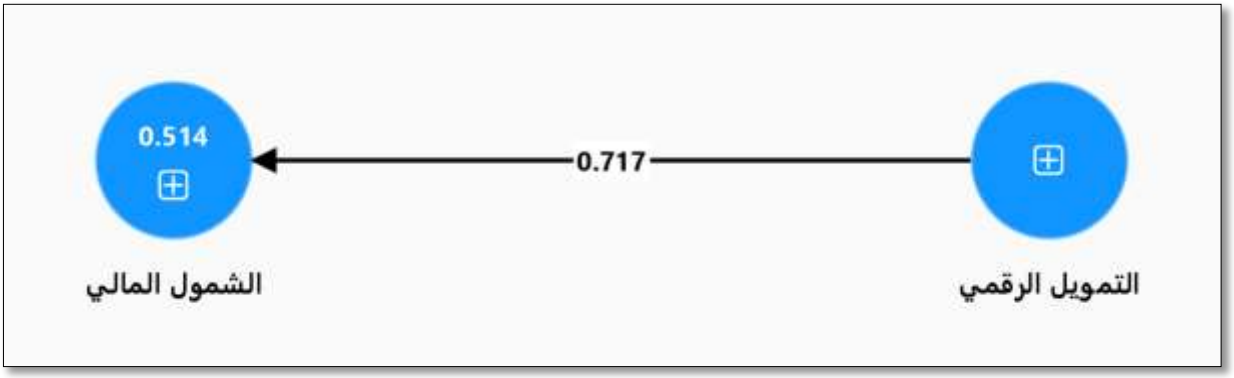

شكل (2): انموذج اختبار فرضية التأثير الرئيسة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

جدول (7): نتائج فرضية التأثير الرئيسة

مسار الفرضية	معامل التأثير β	قيمة R^2	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية
التمويل الرقمي -> الشمول المالي	0.717	0.514	0.757	7.308	0.000	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

يتبين من خلال النتائج الظاهرة في الشكل (2) والجدول (7) بوجود تأثير معنوي للمتغير المستقل التمويل الرقمي في المتغير المعتمد الشمول المالي بمقدار (0.717) وبحدود معنوية (0.000)، بمعنى ان متغير الشمول المالي يزداد بمقدار (71%) بزيادة متغير التمويل الرقمي وحدة واحدة، أيضاً ان متغير التمويل الرقمي يفسر (51%) من التغيرات التي تحصل في متغير الشمول المالي وهي قيمة معامل التفسير (R^2=0.514)، وعند اعتماد هذه النتائج يتم قبول فرضية التأثير الرئيسة التي مفادها (تؤثر التمويل الرقمي تأثيراً معنويا في المتغير المعتمد الشمول المالي على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة).

الاستنتاجات والتوصيات

- **اولا: الاستنتاجات**

1. يرتبط الشمول المالي بالعديد من أصحاب المصلحة، بدءًا من صناع السياسات والجهات التنظيمية وحتى القطاع الخاص، بما في ذلك أصحاب العمل والأنظمة التعليمية والمجتمعات والأفراد، وتتمثل مسؤولية صناع السياسات والجهات التنظيمية في هذا السياق في ضمان وجود بيئة مفتوحة للخدمات المالية بدءًا من القوانين واللوائح التنظيمية التي يمكن التنبؤ بها وحتى البنية التحتية المادية السليمة التي يسهل الوصول إليها.
2. أن سهولة الاستخدام والملاءمة والتوقيت الدقيق وتسهيلات الحساب السهلة بين البنوك لها تأثيرات إيجابية على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، كما أن رسوم الخدمة المنخفضة والتوقيت الدقيق لهما آثار كبيرة على محافظ الهاتف المحمول (التطبيقات)، حتى أن رسوم الخدمة المنخفضة أثرت بشكل إيجابي على بطاقة الائتمان
3. يرتبط متغير التمويل الرقمي ارتباطاً معنويا بمتغير الشمول المالي
4. يؤثر التمويل الرقمي تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد الشمول المالي على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة

- **ثانيا: التوصيات**

1. تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية لدفع تطوير الأنظمة المالية الشاملة، خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنسقة والمراقبة والتقييم.
2. توفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب للشمول المالي الرقمي، مع مراعاة معايير وإرشادات الهيئات و المعايير الدولية ذات الصلة.
3. توسيع النظام البيئي للخدمات المالية الرقمية - بما في ذلك البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - لتوفير خدمات مالية رقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، وخاصة التي تعاني من نقص الخدمات المناطق الريفية.
4. دعم وتقييم البرامج التي تعزز المعرفة الرقمية والمالية في ضوء الخصائص والمزايا والمخاطر الفريدة للخدمات والقنوات المالية الرقمية.

5. تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أو تشجيع تطوير أنظمة هوية العميل والمنتجات والخدمات التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة ويمكن التحقق منها وتلبي الاحتياجات المتعددة ومستويات المخاطر نهج قائم على المخاطر للعناية الواجبة بالعملاء.

المصادر

[1] Senou, W. Ouattara, D. Acclassato Houensou (2019) "Financial inclusion dynamics in WAEMU: Was digital technology the missing piece", Article 1665432 country. Research in International Business and Finance, 42, 1030-1039

[2] Agufa.M. M. (2016), The Effect of Digital Finance on Financial Inclusion in the Banking Industry In Kenya, china economic journal, 2016 Vol. 9, No. 3, 221–224

[3] Peterson K Ozili (2018), Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability, MPRA Paper No. 84771, posted 24 February 2018 10:08 UTC Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/84771/

[4] Haider, H. (2018). "Innovative financial technologies to support livelihoods and economic outcomes". K4D Helpdesk Report. Brighton, UK: Institute of Development Studies.

[5] Shaikh, A. A., Glavee-Geo, R., & Karjaluoto, H. (2017). Exploring the nexus between financial sector reforms and the emergence of digital banking culture–Evidences from a developing.

[6] Lund. J, Singer. S, White, O., & Berry, C. (2016). Digital Finance for All: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies. McKinsey Global Institute. September.

[7] Malady, L. (2016). Consumer Protection Issues for Digital Financial Services in Emerging Markets. Banking & Finance Law Review, 31(2), 389-401. Manyika,

[8] United Nations (2016). Digital Financial Inclusion. International Telecommunication Union (ITU), Issue Brief Series, Inter-agency Task Force on Financing for Development, July. United Nations. Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Digital-

[9] World Bank (2014) Digital Finance: Empowering the Poor via New Technologies, April 10. Available at: http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/10/digital-finance-empowering-poor-new-technologies Accessed on 10 November, 2017

[10] Bruhn, M., & Love, I. (2014). The real impact of improved access to finance: Evidence from Mexico. The Journal of Finance, 69(3), 1347-1376.

[11] Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis. World Bank Policy Research Working Paper 6577, World Bank

[12] Ellis, K., Lemma, A., and Rud, J.P. (2010). Financial inclusion, household investment and growth in Kenya and Tanzania. ODI Project Briefing No.43 Overseas Development Institute, London

[13] Collins, D., Morduch, J., Rutherford, S., & Ruthven, O. (2009). Portfolios of the poor: how the world's poor live on $2 a day. Princeton University Press.

[14] Khan, H. R. (2011). Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin. Speech at BANCON. BIS Working Paper. .

[15] Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial inclusion and financial stability: Current policy issues. 26 ITU (2016). The Digital Financial Services Ecosystem. ITU Focus Group Technical Report. May. .

[16] Prasad, E. S. (2010). Financial sector regulation and reforms in emerging markets: An overview (No. w16428). National Bureau of Economic Research.

[17] 17. FC (2017). Digital Financial Services: Challenges and Opportunities for Emerging Market Banks. EM Compass Report, No 42, August. International Finance Corporation, World Bank.

[18] CGAP (2015). What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter? 10 March 2015. Available at: http://www.cgap.org/blog/what-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter accessed 10 November 2017

[19] GSMA. (2014). 2013 State of the Industry Report on Mobile Financial Services for the Unbanked. G20 Summit (2013). G20 Leaders' Declaration. September, St Petersburg, Russia.

Available: http://www.g20.utoronto.ca/2013/2013-0906-declaration.html Accessed on 09 November, 2014.

[20] GPFI (2016). G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. Available at: https://www.gpfi.org/sites/default/files/G20%20High%20Level%20Principles%20for%20Digital%20Financial%20Inclusion.pdf accessed on: 8th November 2016

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences (2025); Issue 57; pp. 114 -126

AL- Rafidain University College

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion

Rami A. Hameed	Moncef B. Quizani
ramiabbas@mtu.edu.iq	Moncef_quizani@isigk.rnu.tn
Faculty of Economics and Management of Sfax, University of Sfax Institute of Management - Rusafa, Middle Technical University, Baghdad, Iraq	Higher Institute of Computer Science and Management of Kairouan, University of Kairouan, Kairouan, Tunisia

Article Information

Article History:
Received: December, 4, 2024
Accepted: February, 9, 2025
Available Online: May, 15, 2025

Keywords:
Financial technology, financial inclusion, digital finance, financial stability

Abstract

The research aims to demonstrate the level of development of digital finance by the Central Bank of Iraq and its impact on financial inclusion in Iraq. The researchers have adopted the descriptive analytical approach by subjecting the data published by the Central Bank, the subject of the research, to statistical analysis to demonstrate the relationship between the research variables and prove its hypotheses. The research is based on the following two hypotheses: The first hypothesis: The digital finance variable is significantly related to the financial inclusion variable. The second hypothesis: Digital finance has a significant impact on the dependent variable, financial inclusion, at the overall level of the two study variables. The research reached a set of conclusions, the most prominent of which is that financial inclusion is linked to many stakeholders, from policy makers and regulators to the private sector, including employers, educational systems, communities and individuals. In this context, it is the responsibility of policymakers and regulators to ensure an open environment for financial services, from predictable laws and regulations to sound and accessible physical infrastructure. There is also a correlation and influence between the research variables The research also concluded with a set of recommendations, the most prominent of which are: Promoting digital financial services as a priority to drive the development of inclusive financial systems, through coordinated national strategies and action plans, monitoring and evaluation.

Providing an enabling and proportionate legal and regulatory framework for digital financial inclusion, taking into account the standards and guidelines of relevant international bodies and standards.

Correspondence:
Rami A. Hameed
ramiabbas@mtu.edu.iq

doi: https://doi.org/10.55562/jrucs.v57i1.10